

تقييم الديمقراطية:

المبادئ العامة لاسلوب التقييم الذي تتبعه

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

مقدمة:

أعدت هذه النشرة كدليل اساسي للقواعد العامة التي تتبعها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) لاجراء تقييم للديمقراطية. ونسعى الى ان تكون هذه النشرة مقدمة لمنهجية المؤسسة في تقييم الديمقراطية وأداة للاستعمال السريع للأفراد او المجموعات المعنية التي قد لا تملك الوقت الكافي او الخلفية المهنية للقيام بعملية تقييم شاملة وعميقة كما تم شرحه في "كتاب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول تقييم الديمقراطية" والذي تم نشره باللغة الانجليزية (David Beetham, Sarah Bracking, Iain Kearton and Stuart Weir, "International IDEA Handbook on Democracy Assessment". ٢٠٠١, The Hague: Kluwer Law International). وفي افضل الاحوال، سوف يمتلك المقيمون الذين يستعينون بهذه النشرة في بلد معين مرجعا أفضل اذا اتيح لاحدهم او مجموعة منهم الوصول الى الكتاب المذكور أعلاه والذي يتوفر باللغة الانجليزية فقط في الوقت الراهن. ونأمل ان يكون هذا الدليل المختصر نقطة بداية مفيدة.

لماذا يجب علينا تقييم الديمقراطية؟

بعد انتشار الديمقراطية الواسع والكبير وعودة انظمة الحكم الديمقراطية في مختلف المناطق في التسعينيات من القرن العشرين، ظهرت الرغبة في تقييم حسن اداء هذه الديمقراطيات ومدى التقدم الذي تم احرازه بالفعل، وما هي المشاكل الرئيسية التي تواجه الديمقراطيات الحديثة النشأة؟ وهل يمكن توفير بعض جوانب العملية الديمقراطية بسهولة اكبر لكي تصبح اكثر ثباتا من غيرها، واذا كان الامر كذلك، فأى منها؟ وما هي المظاهر المميزة للتطور الديمقراطي في كل دولة؟ وتصبح مثل هذه الاسئلة اكثر الحاحا بسبب الادراك الواسع لجمهور الناخبين بأن الترتيبات الديمقراطية التي اقيمت لم تؤد الى أي شيء من الاشياء التي وعدوا بها، وبأن لم ينعكس الانتصار العالمي للمعايير الديمقراطية من خلال تغييرات مماثلة في الممارسات الحكومية.

وشاع ايضا شعور مشابه بخيبة أمل من العملية السياسية في الديمقراطيات الاكثر ثباتا. ويثبت ذلك النسب المتدنية في الاقبال على الانتخابات وتدني عضوية الاحزاب السياسية، اضافة الى مؤشرات اخرى. وتظهر الحكومات اهتمامها في الغالب بالشكل اكثر من اهتمامها بالاداء، وهي بعيدة عن الاهتمامات اليومية للمواطنين. واصبح المواطنون يشعرون في جميع البلدان بأن الكثير من القرارات الهامة والخاصة بتحسين اسلوب معيشتهم لم تعد ضمن قدرة الحكومات المنتخبة، بل خرجت الى ما وراء حدود الدولة: الى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت تخضع لضرورات العولمة والاسواق العالمية.

ويجب أن تُطرح فكرة تقييم الديمقراطية في سياق هذا الالتزام العام بمعايير الديمقراطية والقلق في الوقت ذاته حول تطبيقها بصورة عملية. وتتمثل هذه الفكرة بتقييم المواطنين المنتظم للحياة السياسية في بلدهم وذلك للاجابة على التساؤلات التالية: ما مدى ممارسة الديمقراطية في البلاد؟ كيف تكون هذه الممارسة مرضية من وجهة نظر ديمقراطية، وما المظاهر التي تسبب القلق؟ والى أي مدى احرزنا التقدم، وماذا بقي علينا لكي نقوم به؟ وكيف يمكن ان نحسن ما قد انجزناه بالفعل؟

ويمكن ان يخدم مثل هذا التقييم مجموعة من الاهداف من وجهة نظر المواطنين في ذلك البلد، ومن ضمن هذه الاهداف :

- المساعدة في رفع وعي الجمهور بطبيعة الديمقراطية وطبيعة الجدل العام حول معايير الاداء التي يجب ان يتوقعها الناس من حكوماتهم.
- تقديم دليلا منتظما لاهتمام الجمهور بكيفية حكمه، ووضعه في الصورة المناسبة بتحديد نقاط القوة والضعف.
- يساهم في الجدل العام حول الاصلاح المستمر، ويساعد في تحديد الاولويات في برنامج الاصلاح.
- يقدم اداة لتقييم فعالية الاصلاحات بصورة عملية.

ويستطيع تقييم الديمقراطية من خلال هذه الطرق جميعها ومن خلال انتشاره ان يساهم في التقدم الديمقراطي سواء في البلدان المتطورة او النامية او الديمقراطيات الانتقالية.

ومن وجهة نظر مقارنة يستطيع تقييم الديمقراطية ان:

- يخدم في ابراز المشاكل المألوفة التي يشترك فيها عدد من البلدان.
- تحديد ما هو متميز حول وضع بلد معين او مؤسسات ديمقراطية معينة عن طريق مقارنتها بأخرى.
- الفاء الضوء على امثلة من الممارسات الجيدة او حل المشاكل بطريقة مبتكرة.

ما الشيء المميز في مبادئ واسلوب تقييم الديمقراطية الذي تتبعه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ؟

نتيجة لانتشار الديمقراطية على نطاق عالمي في التسعينيات من القرن العشرين، ومن خلال ترويج المؤسسات العالمية لها، ظهر العديد من المحاولات لتقييم تقدمها. وقد اثارت قواعد واسلوب تقييم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات اهتماما واسع النطاق بسبب عدد من المظاهر المميزة التي تتمثل في هذا التقرير. ويمكن تلخيص هذه المظاهر المميزة كما يلي:

وضوح المبادئ:

بدلا من الاستعانة بقائمة من البنود الاعتبائية، تقوم هذه الطريقة بتحديد المؤسسات والمعايير للتقييم بأسلوب منظم يعتمد على المبادئ والقيم الديمقراطية.

شمولية الاطار:

تحتوي هذه القواعد على اكثر النظرات شمولية للمظاهر الاساسية للديمقراطية، وتشجع في الوقت نفسه التقييم النقاوتي لنقاط القوة والضعف في كل مجال، بدلا من جمعها على صعيد واحد وفق "علامة" رقمية محددة.

المرونة في التقييم:

ضمن الاطار العام للتحليل، يتمكن المقيمون في بلد ما من تحديد المعايير وانماط المقارنة لتقييم التقدم او عدمه واختيار الشواهد المناسبة حسب الوضع المحدد في بلدهم.

ملكية البلد لعملية التقييم:

تقوم الفرضية الاساسية على ان افضل الناس لتقييم الديمقراطية في بلد ما هم مواطنو هذا البلد، بدلا من احضار المقيمين الاجانب من اجل اصدار الاحكام عليه. كما ان كل تقييم يجب ان يؤدي الى تسهيل المشاركة الجماهيرية والنقاش الموسع.

مجال التطبيق:

يجب ان تخضع الديمقراطيات الحديثة، والقديمة ايضا، لمثل هذه القواعد وهذا الاسلوب في التقييم.

المبادئ الديمقراطية والقيم التوسطية

يتم تعريف الديمقراطية في العادة بأنها مجموعة من المؤسسات او الفعاليات الحكومية، ونادرا ما يتوقف الناس للتفكير فيما يجعل هذه المؤسسات ديمقراطية. وعندما تستخدم هذه المؤسسات، كما هو الحال غالبا، لاغراض غير ديموقراطية يؤدي الربط النلقائي لهذه الاغراض بالديمقراطية الى تقديم صورة سلبية عن الديمقراطية نفسها. وتبدأ القواعد التي يقوم عليها التقييم هنا بالافتراض بأن الديمقراطية يجب ان تعرف في المكان الاول بمبادئها وقيمتها الاساسية. وهذه المبادئ او القيم هي التي تجعل الاجراءات في مؤسسة معينة ديمقراطية وتقدم الدليل الثابت عن كيفية كون هذه الترتيبات ديمقراطية بصورة فعلية.

ما هي هذه المبادئ؟

انها تنقسم الى شقين: يتمثل الاول في سيطرة الشعب على صناعة القرار العام وعلى الاشخاص الذين يصنعون القرار، ويتمثل الثاني في المساواة بين المواطنين في ممارسة تلك السيطرة. وطالما كانت هذه المبادئ متجسدة في ترتيبات الحكم فاننا نستطيع ان نسميها "ديمقراطية". وهذه هي المبادئ التي كافح الديمقراطيون من اجلها في كل زمان ومكان: سيطرة الشعب على القرارات العامة بشمولية وفعالية كبيرة، وإزالة احتكار النخبة لصنع القرار والفوائد الناتجة عنه، والتغلب على العقبات الخاصة بالجنس والعرق والدين واللغة والطبقة الاجتماعية والثروة وغيرها، والتي تقف بوجه الممارسة المتساوية لحقوق المواطنة. وهكذا فإن الديمقراطية ليست امتلاك كل شيء او عدم امتلاك شيء، وانما هي مسألة ترتبط بمدى قدرة الناس على ممارسة تأثيرهم على سير السياسة العامة وصانعي السياسة للحصول على معاملة متساوية منهم واسماع صوتهم بصورة متساوية مع الآخرين.

ان هذه المبادئ شاملة وفعالة، ولكنها تحتاج الى تحديد ادق واكبر في سياق حكومة تمثيلية يعطي الناس فيها الحق لغيرهم من اجل تقرير السياسة العامة نيابة عنهم. ولهذا فإننا بحاجة الى تحديد مجموعة من القيم التوسيطية التي يتم من خلالها تحقيق هذين المبدأين عمليا. وتشمل هذه القيم المشاركة والتفويض والتمثيل والمسؤولية والشفافية والاستجابة والتضامن. وتستمد مؤسسات الحكومة التمثيلية من هذه القيم شخصيتها الديمقراطية، وهي القيم التي يمكن ان تستعمل بدورها لتقييم طبيعة الديمقراطية التي تعمل فيها هذه المؤسسات بصورة عملية. وهكذا يفوض الناس على سبيل المثال السياسيين، من خلال مشاركتهم في العملية الانتخابية، للعمل نيابة عنهم. ويختارون مجلسا تمثليا يكون مسؤولا امامهم من خلال وضع اجراءات تؤدي الى عقوبة الطرد من الانتخابات في المستقبل. وتجعل مثل هذه القيم الانتخابات ديمقراطية. ولكننا بحاجة ايضا الى ان نعرف عن أي نظام او عملية انتخابية: مدى المشاركة الشعبية التي تدعمها في الواقع؟ وكيف تفوض الحكومة بشكل مباشر وفعال؟ وكيف تفرز مجلسا تمثليا لجميع المواطنين؟ وكيف تتم معاملة الاصوات بصورة متساوية على ارض الواقع؟ ومدى المصادقية في محاسبة الحكومة المنتخبة امام الناس من خلال عقوبة الطرد في المستقبل؟

ان هذه العلاقة المتبادلة بين القيم والمؤسسات هي التي تعطي عملية التقييم مصداقيتها واسباسها الفكري. ويمكن ايضا هذه العلاقة من خلال الشكل الموجود في الجدول التالي، حيث تظهر في العمود الاول من الجدول القيم التوسيطية الرئيسية المستمدة من المبدأين الديمقراطيين المذكورين اعلاه. وتظهر في العمود الثاني الفعاليات المطلوبة لكي تصبح هذه القيم فعالة. وتظهر في العمود الثالث قائمة بالمؤسسات النموذجية التي يتم من خلالها تلبية هذه المتطلبات في نظام الحكومة التمثيلية. وتمثل جميعها المظاهر الرئيسية لما يراد تقييمه، والمعايير التي يجب ان يجرى بها التقييم.

المبادئ الرئيسية والقيم التوسيطية:

سيطرة الشعب على صنع القرارات العامة وصانعي القرار.
المساواة في الاحترام والصوت بين جميع المواطنين في ممارسة تلك السيطرة.

وسائل التطبيق / المؤسسات	المتطلبات	القيم التوسيطية (mediating values)
<ul style="list-style-type: none"> • نظام الحقوق السياسية والمدنية • الحقوق الاقتصادية والاجتماعية • الانتخابات، الاحزاب، المنظمات • غير الحكومية • تعليم المواطنة 	<ul style="list-style-type: none"> • الحق في المشاركة • الامكانيات والقدرة على المشاركة • المؤسسات الخاصة بالمشاركة • ثقافة خاصة بالمشاركة 	المشاركة
<ul style="list-style-type: none"> • الاستثناءات • انتخابات حرة ونزيهة • انظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين 	<ul style="list-style-type: none"> • مصادقة الدستور • اختيار البرامج واصحاب المناصب • سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين على الموظفين التنفيذيين غير المنتخبين 	التفويض
<ul style="list-style-type: none"> • نظام اقتراعي وحزبي • قوانين ضد التمييز • سياسات واضحة لدعم حقوق الاقليات (affirmative action policies) 	<ul style="list-style-type: none"> • نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأي العام • تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الاجتماعية للمقترعين 	التمثيل
<ul style="list-style-type: none"> • حكم القانون وفصل السلطات • وجود عملية محاسبية مستقلة • وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق • وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة 	<ul style="list-style-type: none"> • خطوط واضحة للمسؤولية القانونية والمالية والسياسية • للتأكد من الاداء الفعال والامين للخدمة العامة ونزاهة القضاء 	المسؤولية
<ul style="list-style-type: none"> • تشريع حرية المعلومات • وسائل اعلام مستقلة 	<ul style="list-style-type: none"> • خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية وجماهيرية 	الشفافية
<ul style="list-style-type: none"> • اجراءات منتظمة ومفتوحة للاستشارة العامة • اصلاح قانوني فعال • قرب الحكومة المحلية من الشعب 	<ul style="list-style-type: none"> • امكانية وصول الحكومة الى الناخبين والقطاعات المختلفة للرأي العام عند صياغة السياسات وتنفيذها او عند تقديم الخدمات 	الاستجابة
<ul style="list-style-type: none"> • تعليم الحقوق المدنية وحقوق الانسان • القانون العالمي لحقوق الانسان • الامم المتحدة والوكالات الاخرى • المنظمات غير الحكومية الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> • التسامح حيال الخلافات الداخلية • دعم الحكومات الديمقراطية في الخارج ودعم كفاح الشعوب من اجل الديمقراطية 	التضامن

وسنقوم فيما يلي بوضع اطار شامل للتقييم وأسئلة تتناول جميع مظاهر الحياة الديمقراطية. وهي تبدأ بحقوق المواطن ثم تتناول قضايا التمثيل والمحاسبة في الحكومة والمظاهر الأخرى المختلفة للمجتمع المدني وتنتهي بالبعد الدولي للديمقراطية. ولقد تمت صياغة جميع الاسئلة بصيغة مقارنة (كم؟ الى أي مدى؟ الخ) تمشيا مع اعتقادنا بأن الديمقراطية تقاس من خلال الدرجة التي تصل اليها، وهي ليست حالة تتصف بالوجود او العدم، بامتلاك الديمقراطية او عدم امتلاكها.

اطار التقييم:

القائمة الكاملة لاسئلة البحث

اولا: المواطنة والقانون والحقوق

١. القومية والمواطنة

هل يوجد اتفاق عام حول المواطنة المشتركة بدون تمييز؟

- أ. ما مدى شمولية الامة السياسية ومواطنة الدولة لجميع الذين يعيشون على ارضها؟
- ب. الى أي مدى يتم الاقرار بالاختلافات الثقافية؟ والى أي مدى يتم حماية الاقليات؟
- ج. ما مدى الاجماع حول الترتيبات الدستورية وحدود الدولة؟
- د. الى أي مدى توفر الترتيبات الدستورية والسياسية الاعتدال والمصالحة للقطاعات الرئيسية في المجتمع؟
- هـ. الى أي مدى تتسم الاجراءات الخاصة بتعديل الدستور بالشمولية وعدم الانحياز؟
- و. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

٢. سيادة القانون والوصول الى العدالة

هل تخضع الدولة ويخضع المجتمع باستمرار للقانون؟

- أ. ما مدى سيادة القانون في جميع انحاء البلاد؟
- ب. الى أي مدى يخضع جميع اصحاب المناصب الرسمية لحكم القانون ولاحكام شفافة عند القيام بمهامهم؟
- ج. ما مدى استقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتها عن جميع انواع التدخلات؟
- د. الى أي مدى يتاح للمواطنين الوصول الى العدالة بدرجة متساوية ومضمونة؟ وما مدى الاصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الادارة؟

- هـ. ما مدى احترام العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي لقوانين غير منحازة ومعاملة عادلة في محاكماتها؟
- و. ما مدى الثقة التي يضعها الجمهور في النظام والقانون في تحقيق عدالة نزيهة وفاعلة؟
- ز. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علينا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

٣. الحقوق المدنية والسياسية

- هل تتوفر الحقوق السياسية والمدنية بشكل متساوي للجميع؟
- أ. ما مدى الحماية التي يتمتع بها كافة الشعب ضد الانتهاكات الشخصية، أو الخوف من مثل هذه الانتهاكات؟
- ب. ما مدى الفعالية والمساواة في حماية حرية الحركة والتعبير والانتماء والتجمع؟
- ج. ما مدى توفر وضمان حرية الجميع في ممارسة ديانتهم الخاصة واستعمال لغتهم وثقافتهم الخاصة؟
- د. ما مدى الحماية التي يتمتع بها الافراد والمجموعات التي تعمل من اجل حقوق الانسان من الاضطهاد والتخويف؟
- هـ. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علينا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

٤. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- هل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مضمونة بشكل متساو للجميع؟
- أ. الى أي مدى تتوفر حرية الوصول للعمل او الضمان الاجتماعي للجميع دون استثناء؟
- ب. ما مدى فعالية ضمان وجود الحاجات الاساسية للحياة ومن ضمنها الغذاء الكافي والسكن والمياه النظيفة؟
- ج. الى أي مدى تتم المحافظة على صحة السكان في جميع مجالات الحياة ومراحلها؟
- د. ما مدى شمولية حق التعليم، بما في ذلك التعريف بحقوق المواطن وواجباته؟
- هـ. ما مدى حرية نقابات العمال، وغيرها من الجمعيات الخاصة بمجال العمل، في تنظيم وتمثيل مصالح اعضائها؟
- و. ما مدى جدية وشفافية الاحكام الخاصة بادارة الشركات، وما مدى الفعالية التي يتم فيها تنظيم الشركات من اجل خدمة مصالح الجمهور؟
- ز. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علينا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

ثانيا- الحكومة تمثل الجميع وتخضع للمحاسبة

٥. انتخابات حرة وعادلة

هل تعطي الانتخابات للشعب سيطرة على الحكومة وسياساتها؟

- أ. الى أي مدى يخضع النخب في المناصب الحكومية والتشريعية لانتخابات تنافسية شعبية، وإلى أي مدى تؤدي الانتخابات في الغالب الى تغيير الاحزاب الحاكمة او الاشخاص؟
- ب. الى أي مدى تتوفر اجراءات التسجيل والتصويت لجميع المواطنين بصورة شاملة، وما مدى الاستقلال الذي تتمتع به عن الحكومة وسيطرة الاحزاب، وما مدى خلو الانتخابات من التخويف والفساد؟
- ج. ما مدى عدالة الاجراءات المتبعة في تسجيل المرشحين والاحزاب، وما مدى توفر امكانية الوصول الى وسائل الاعلام ووسائل اخرى للاتصال مع الناخبين بصورة عادلة؟
- د. ما مدى فعالية الاختيار الذي يوفره النظام الانتخابي والحزبي للناخبين، وما مدى المساواة في احتساب اصواتهم؟ وما مدى انعكاس تكوين السلطتين التشريعية والتنفيذية على الخيارات التي يتخذونها؟
- هـ. الى أي مدى يعكس النظام التشريعي التكوين الاجتماعي للناخبين؟
- و. ما نسبة التصويت، وما مدى قبول نتائج الانتخابات من جميع القوى السياسية في البلاد وخارجها؟
- ز. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

٦. الدور الديمقراطي للاحزاب السياسية

هل يساعد النظام الحزبي في توفير الديمقراطية؟

- أ. ما مدى الحرية التي تتمتع بها الاحزاب في تشكيلها وتنظيم الاعضاء فيها والقيام بالحملة الانتخابية للمناصب؟
- ب. ما مدى فعالية النظام الحزبي في تكوين الحكومات وابقائها في الحكم؟
- ج. ما مدى الحرية الموجودة لدى احزاب المعارضة والاحزاب غير الحاكمة في تنظيم نفسها في داخل الهيئة التشريعية، وما مدى فعاليتها في المساهمة في محاسبة الحكومة؟
- د. ما مدى عدالة وفعالية القوانين التي تحكم النظام الحزبي في النظام التشريعي؟
- هـ. ما مدى فعالية الاحزاب في كونها منظمات للاعضاء، وما مدى قدرة الاعضاء على التأثير في سياسة الحزب واختيار الاعضاء؟
- و. ما مدى فعالية نظام الحزب المالي في منع خضوع الاحزاب للمصالح الخاصة؟
- ز. الى أي مدى تتخطى الاحزاب التقسيمات العرقية والدينية واللغوية؟
- ح. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

٧. فعالية الحكومة ومحاسبتها

هل تخضع الحكومة للمحاسبة من الشعب والذين يمثلونهم؟

- أ. الى أي مدى تستطيع الحكومة المنتخبة ان تؤثر في المشاكل الهامة بالنسبة لحياة ابنائها، والسيطرة عليها. وما مدى تنظيمها وتوفير المعلومات التي تمكنها من القيام بذلك.
- ب. ما مدى الثقة الشعبية المتوفرة في قدرة الحكومة وقيادتها السياسية.
- ج. ما مدى الفعالية والانفتاح في عملية النقد والاشراف التي يقوم بها القادة المنتخبون ووزرائهم على الهيئة الادارية وغيرها من الهيآت التنفيذية.
- د. ما مدى وفعالية القوة المتوفرة لدى الهيئة التشريعية من اجل تقديم المبادرات او النقد او تعديل التشريعات.
- هـ. ما مدى وفعالية القوة الموجودة لدى الهيئة التشريعية لنقد السلطة التنفيذية ومحاسبتها.
- و. ما مدى شدة الاجراءات المتبعة في الموافقة والاشراف على الضرائب والنفقات العامة؟
- ز. ما مدى شمولية وفعالية التشريعات التي تعطي المواطنين الحق في الوصول الى المعلومات الخاصة بالحكومة؟
- ح. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

٨. سيطرة المدنيين على الجيش والشرطة

هل يقع الجيش وقوات الشرطة تحت سيطرة مدنية؟

- أ. ما مدى فعالية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وما مدى الحرية التي تتمتع بها الحياة السياسية من تدخل السلطات العسكرية؟
- ب. ما مدى المحاسبة العلنية التي تخضع لها نشاطات الشرطة والخدمات الأمنية؟
- ج. الى أي مدى يعكس تكوين الجيش والشرطة والخدمات الامنية التكوين الاجتماعي بصورة عامة؟
- د. ما مدى الحرية التي تتمتع بها البلاد من تدخل القوات العسكرية والقوات الخاصة والزعامات واعمال المافيا الاجرامية؟
- هـ. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

٩. الحد من الفساد

هل يخلون المسؤولون العامون من الفساد؟

- أ. ما مدى فعالية الفصل بين المناصب العامة، المنتخبة وغير المنتخبة، من الميزات التي تتمتع بها الاحزاب والاعمال الخاصة والمصالح العائلية للذين يحتلون هذه المناصب؟
- ب. ما مدى فعالية الترتيبات الخاصة بحماية اصحاب المناصب والجمهور من التورط في الرشوة؟
- ج. الى أي مدى تحد القوانين والاجراءات الخاصة بتمويل الانتخابات والمرشحين والممثلين المنتخبين من خضوعهم للمصالح الطائفية؟

- د. ما مدى السيطرة على تأثير الشركات القوية واصحاب المصالح في مجال الاعمال على السياسة العامة، وما مدى ابتعادهم عن التورط في الفساد بما في ذلك خارج البلاد؟
- ه. ما مدى الثقة التي تتوفر لدى الشعب في خلو المسؤولين العاميين والخدمات العامة من الفساد؟
- و. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

ثالثا- المجتمع المدني والمشاركة الشعبية

١٠. وسائل الاعلام في المجتمع الديمقراطي

- هل تعمل وسائل الاعلام بطريقة تؤدي الى دعم القيم الديمقراطية والمحافظة عليها؟
- أ. ما مدى الحرية والاستقلال اللذين تتمتع بهما وسائل الاعلام عن الحكومة، وما مدى التعددية في ملكيتها، والحرية التي تتمتع بها من الخضوع لحكومات اجنبية او شركات متعددة القوميات؟
- ب. ما مدى تمثيل وسائل الاعلام لمختلف الآراء، وما مدى وصولها الى الطبقات المختلفة في المجتمع؟
- ج. ما مدى الفعالية التي تتمتع بها وسائل الاعلام وغيرها من المؤسسات المستقلة في التحقيق مع الشركات الحكومية والشركات التي تتمتع بنفوذ كبير؟
- د. ما مدى الحرية التي يتمتع بها الصحفيون من المضايقات والتخويف والقوانين التي تحدد نشاطهم؟
- ه. ما مدى الحرية التي يتمتع بها المواطن العادي من التدخل في شؤونه الخاصة والتعرض للمضايقات من وسائل الاعلام؟
- و. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

١١. المشاركة السياسية

- هل توجد هناك مشاركة كاملة في الحياة العامة؟
- أ. ما مدى تنوع الجمعيات التطوعية وجماعات المواطنين والحركات الاجتماعية وغيرها، وما مدى استقلاليتها عن الحكومة؟
- ب. ما مدى مشاركة المواطنين في الجمعيات التطوعية والمنظمات الخاصة وفي كافة اشكال النشاطات التطوعية العامة الاخرى؟
- ج. ما مدى مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي المناصب العامة على جميع المستويات؟
- د. ما مدى المساواة في امكانيات وصول مختلف الطبقات الاجتماعية الى المناصب العامة، وما مدى عدالة تمثيلها؟
- ه. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

١٢. مدى استجابة الحكومة

هل تستجيب الحكومة لاهتمامات مواطنيها؟

- أ. ما مدى توفر الانفتاح والاجراءات الخاصة بالمناقشات العامة حول سياسة الحكومة وحول التشريعات، وما مدى المساواة التي تتمتع بها المصالح المختلفة في الوصول الى الحكومة؟
- ب. ما مدى سهولة وصول المواطنين الى ممثليهم المنتخبين؟
- ج. ما مدى امكانية الوصول الى الخدمات العامة، وما مدى جودة ادائها بالنسبة لأولئك الذين يحتاجون اليها، وما الوقت المتوفر للاستشارات وتقديم الخدمات للمستفيدين؟
- د. ما مدى الثقة الموجودة لدى الشعب في قدرة الحكومة على حل المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع ومدى قدرتهم في التأثير عليها؟
- هـ. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

١٣. اللامركزية

هل تؤخذ القرارات في داخل الحكومة على المستوى الافضل بالنسبة للأشخاص الذين يتأثرون بها؟

- أ. ما مدى الاستقلالية التي تتمتع بها المراكز الفرعية للحكومة عن الحكومة المركزية؟ وما هي القوة والامكانيات المتوفرة لديها من اجل القيام بمسؤولياتها؟
- ب. ما مدى تمتع هذه المراكز الفرعية بسلطات انتخابية حرة وعادلة، وما مدى توفر الانفتاح والمحاسبة وسرعة الاستجابة في اعمالها؟
- ج. ما مدى تعاون الحكومة في المستويات الاكثر محلية مع شركائها ومع الجمعيات والمجتمعات المحلية في تكوين وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات؟
- د. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

رابعاً: الديمقراطية فيما وراء حدود الدولة:

١٤. الابعاد الدولية للديمقراطية

هل تسير العلاقات الخارجية للدولة حسب المعايير الديمقراطية؟ وهل هي بعيدة في حد ذاتها عن الهيمنة الخارجية؟

- أ. ما مدى الحرية التي تتمتع بها الحكومة في البلاد من الخضوع للمؤسسات الاجنبية الاقتصادية والثقافية والسياسية؟
- ب. الى أي مدى تُبنى العلاقة بين الحكومة والمانحين الاجانب على المشاركة، وما مدى الشفافية التي تتميز بها هذه العلاقة؟
- ج. ما مدى دعم الحكومة لمعاهدات حقوق الانسان في الامم المتحدة واحترامها للقوانين الدولية؟

- د. ما مدى احترام الحكومة لالتزاماتها الدولية في تعاملها مع اللاجئين والساعين للجوء السياسي، وما مدى بعدها عن التمييز العشوائي في سياستها حيال الهجرة؟
- ه. ما مدى التناسق أو التساوي في التزام الحكومة بمساندة حقوق الانسان والديمقراطية في الخارج؟
- و. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

استبانة لتقييم الديمقراطية : نموذج

تحتاج الاجابة بصورة كاملة على الاسئلة المذكورة اعلاه الى مجموعة من المقيمين الذين يملكون خبرة واسعة مثل تلك الخبرة التي حصلنا عليها من جميع الدول التي قمنا باحصائها في الدراسة الرائدة التي قامت بها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA). الا أن هنالك اسلوب ابسط أو اسلوب "قم بها بنفسك" والذي يعتمد الاجابة على الاسئلة الموجودة في الاقسام المختلفة السابقة بناء على الجدول التالي، الامر الذي يمكن ان تقوم به انت نفسك، بتحديد مستوى اجابتك. ويحتاج هذا الاسلوب المبسط ايضا الى قدر معين من المعرفة والاهتمام بالامور السياسية. ومن المحبذ هنا العودة الى بعض المصادر الرئيسية مثل النصوص السياسية والقانونية، والتقارير الخاصة بالمنظمات المحلية لحقوق الانسان او الى ملفات الجرائد الرئيسية. وستجد ان جميع هذه الاسئلة قد صيغت باسلوب تظهر فيه الاوضاع بصورة افضل من الناحية الديمقراطية كلما كان المعدل عاليا.

النموذج

٢. سيادة القانون والوصول الى العدالة

هل تخضع الدولة ويخضع المجتمع باستمرار للقانون؟

- أ. ما مدى سيادة القانون في جميع انحاء البلاد؟
- ب. الى أي مدى يخضع جميع اصحاب المناصب الرسمية لحكم القانون ولاحكام شفافة عند القيام بمهامهم؟
- ج. ما مدى استقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتها عن جميع انواع التدخلات؟
- د. الى أي مدى يتاح للمواطنين الوصول الى العدالة بدرجة متساوية ومضمونة؟ وما مدى الاصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الادارة؟
- هـ. ما مدى احترام العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي لقوانين غير منحازة ومعاملة عادلة في محاكماتها؟
- و. ما مدى الثقة التي يضعها الجمهور في النظام والقانون في تحقيق عدالة نزيهة وفاعلة؟
- ز. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، ان وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

يطلب منك وضع علامة في كل مربع للاجابة عن كل سؤال في القائمة المرفقة: وسيكون تصنيف الاجابات كما يلي:

- عال جدا
عال
وسط او غير واضح
متدن
متدن جدا

نعطي مثالا بالنسبة للسؤال الاول في المجموعة الثانية من الاسئلة: فمثلا اذا كنت تظن بوجود خروقات جادة لحكم القانون مثل وجود اماكن او جماعات فوق القانون لا يمكن الوصول اليها وخارجة عن حدود القانون في بلدك يمكن، في هذه الحالة، ان تضع كلمة "متدن" من اجل تقييم مدى فعالية وممارسة حكم القانون.

يتناسب ترقيم المربعات وتوزيعها مع الاسئلة المرتبطة بها في القائمة. ويطلب منك في كل قسم او مجموعة من الاسئلة ان تحدد ما تعتبره، اولاً: افضل الصفات، وثانياً: اكثر المشاكل جدية في بلدك من وجهة نظر ديمقراطية، وثالثاً: المقترحات التي تعتقد بوجود تنفيذها لتحسين الاوضاع بالنسبة لهذه المشكلة.

متدن جدا	متدن	وسط	عال	عال جدا	
					١.٢
					٢.ب
					٢.ج
					٢.د
					٢.هـ
					٢.و

- افضل الصفات _____
- اكثر المشاكل جدية _____
- التحسينات المقترحة _____

ويغطي هذا المثال فقط القسم الثاني من اطار المبادئ العامة، ولكن يمكن ان تكرر هذا النموذج مع كل قسم من الاقسام الاخرى بصورة دورية.